

المعتقلون في خطرٍ □ حالة اشتباه إصابة بـ"كورونا" في سجن طرة



الخميس 21 مايو 2020 05:05 م

كشفت مصادر حقوقية عن عزل معتقل داخل سجن طرة تحقيق بعد الاشتباه في إصابته بفيروس كورونا، وسط مخاوف من انتشار الفيروس وسط المعتقلين داخل السجن، خاصة في ظل تردّي الأوضاع الصحية داخل الزنازين ومراكز الاحتجاز □
تردّي أوضاع السجون دفع 8 منظمات حقوقية مصرية للمطالبة بالإهمال الطبي الذي يتعرض له المعتقلون في سجون الانقلاب، وحملت المنظمات وزارة الداخلية في حكومة الانقلاب والنيابة المسؤولية عن وفاة المخرج شادي حبش، مؤكدين أنه لن يكون الأخير في ظل استمرار الإهمال الطبي □

وأدانت المنظمات، في بيان لها، استمرار مسلسل الإهمال الطبي والتقاعد عن تقديم الرعاية الصحية للسجناء ما يعرض حياتهم للخطر، مشيرة إلى أن وزارة الداخلية- ممثلة في مصلحة السجون- والنيابة العامة، تتحمل المسؤولية الكاملة عن وفاة المخرج شادي حبش نتيجة إهمال المسؤولين في إنقاذ حياته من حالة تسمم الكحل الميثيلي الذي عانى منه- كما يتضح من بيان النيابة العامة- والذي تعرض له في محبسه الممتد لأكثر من عامين بالمخالفة للقانون، مطالبين بفتح تحقيق جدي حول الواقعة، يتسم بالشفافية والحيادة، ويتضمن سؤال كل أطراف الواقعة، تمهيدا للمحاسبة □

وقالت المنظمات، إن "حالة تسمم الكحل الميثيلي التي تعرض لها شادي حبش كانت تستوجب أن يتم التعامل معه كحالة طوارئ طبية تستدعي دخوله المستشفى فوراً ليكون تحت ملاحظة طبية مستمرة ومتابعة العلامات الحيوية وعمل التحاليل والفحوصات اللازمة مع إعطائه محاليل وعلاجات تعالج أعراض تسمم الكحل، بل ربما أيضاً عمل غسيل معوي، عوضاً عن تردده على طبيب السجن ثلاث مرات- كما حدث حسب بيان النيابة العامة- وإعطائه مضاداً للقيء ثم العودة لزنزانه، خصوصاً أنه قد أظهر أعراض تسمم الكحول بنوبات القوي المتكررة وضعف الإبصار والتشوش الذهني".

وطالبت المنظمات نائب عام الانقلاب بـ"إخلاء سبيل المحبوسين احتياطياً ممن تجاوزوا الحد الأقصى المقرر قانوناً، وبدون تدويرهم في قضايا جديدة، وفتح تحقيق عاجل حول تحويل الحبس الاحتياطي لعقوبة في حد ذاته، ولعدد غير قانونية"، مؤكدين خطورة الزج بالنيابة العامة ومنصات القضاء لتوفير الغطاء القانوني لاعتقال الأشخاص تحت ستار الحبس الاحتياطي □

كما طالبت المنظمات بـ"التوقف عن ممارسات الانتقام والتنكيل بسجناء الرأي أو المحبوسين في قضايا سياسية"، مؤكدة "أهمية امتثال السلطات المصرية لالتزاماتها القانونية وتوفير سبل الرعاية الطبية للمحتجزين، حيث تنص المادة 24 من لائحة تنظيم السجون رقم 79 لسنة 1961 على أن "طبيب السجن مسئول عن الإجراءات الصحية التي تكفل سلامة صحة المسجونين وعلى الأخص وقايتهم من الأمراض الوبائية ومراقبة صلاحية الأغذية والملابس والمفروشات المخصصة للمسجونين وكفائتها وملاحظة نظافة الورش وعناصر النوم وجميع أمكنة السجن".

وأضاف البيان قائلاً: "لم تكن حالة وفاة شادي هي الأولى داخل الزنزانة، حيث كان عمر عادل قد توفى منذ عدة أشهر داخل الزنزانة نفسها، الأمر الذي يدفعنا للقلق حول مصير آخرين داخل السجون المصرية، من كبار السن والمرضى بأمراض خطيرة، تستوجب حالتهم الصحية نقلهم لمستشفيات خارج السجن لإجراء فحوصات طبية أو عمليات جراحية أو تلقي العناية الطبية اللازمة، بينما لا تكثر سلطات السجون لحياتهم، على نحو يهددهم بمصير شادي حبش".

والمنظمات الموقعة علي البيان هي: المفوضية المصرية للحقوق والحريات، الجبهة المصرية لحقوق الإنسان، كوميتي فور جيستس، مركز النديم، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مركز بلادي للحقوق والحريات، ومبادرة الحرية، بالإضافة إلي مؤسسة حرية الفكر والتعبير □

من جانبها، أكدت منظمة "هيومن رايتس ووتش" أن إغلاق المحاكم بسبب فيروس كورونا يفاقم الإجحاف والظلم الذي تمارسه سلطات النظام الحالي في مصر، ضد آلاف المعتقلين الذين يتم حبسهم احتياطياً دون الالتزام بإجراء مراجعة قضائية لاحتجازهم، بما يعكس طرفاً

من الانحطاط الذي وصل له النظام القضائي الحالي

وقالت، فى بيان صدر لها، إن "السلطات الأمنية والقضائية استخدمت تفشّي وباء كورونا كذريعة لتعليق الجلسات المخصصة لنظر تجديد الحبس، بينما لجأت المحاكم والنيابات إلى تمديد الحبس الاحتياطي بشكل شبه تلقائي منذ منتصف مارس 2020، وأضافت "على القضاة أن يراجعوا فوراً قانونية احتجاز جميع المحتجزين في الحبس الاحتياطي المطوّل، وأن يأمرؤا فوراً بإخلاء سبيلهم في انتظار محاكماتهم، إلا إذا كانت هناك أدلة واضحة على وجود ضرورة قانونية لحبسهم احتياطياً على ذمة القضية، مثل وجود تهديد واضح للشهود أو خطر الهرب"، مشيرة إلى أن "جميع المحتجزين في الحبس الاحتياطي لديهم الحق في محاكمة ضمن إطار زمني معقول، أو الإفراج عنهم".

وقال جو ستورك، نائب مدير قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في هيومن رايتس ووتش: "نزع فيروس كورونا آخر ورقة تغطي عورات نظام الحبس الاحتياطي المحجف للغاية في مصر، إذ توقف معه حتى التظاهر الشكلي بإجراء مراجعة مستقلة".